الأمم المتحدة

S/2004/176

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى البيان الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد، بشأن عملية التحقق من التوقيعات والمصادقة عليها في فنزويلا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد **رايان**
الممثل الدائم لأيرلندا
لدى الأمم المتحدة

080304 080304 04-26083 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

البيان الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد بشأن عملية التحقق من التوقيعات والمصادقة عليها في فنزويلا

يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالتطور الديمقراطي لفنزويلا، ويؤكد من جديد أهمية القيام على الوجه التام بتنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ من جانب الحكومة ومن جانب التنسيقية الديمقراطية المعارضة، وفقا للقرار ٨٣٣ الصادر عن منظمة الدول الأمريكية، الذي يدعو إلى حلّ الأزمة في فنزويلا حلا دستوريا ديمقراطيا وسلميا وانتخابيا.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية امتثال المجلس الانتخابي الوطني امتثالا سريعا وفعالا لواجباته المؤسسية. وفي هذا الصدد، يساور القلق الاتحاد الأوروبي إزاء التأخر في عملية التحقق من التوقيعات والمصادقة عليها للبت في إمكانية إجراء استفتاءات للإقالة. ويرحب الاتحاد بإعلان المجلس عزمه على إنجاز هذه العملية بحلول ٢٨ شباط/فبراير على الأكثر، ويدعو المجلس إلى التعجيل باتخاذ القرار الحاسم بشأن إجراء الاستفتاءات.

وبالنظر إلى الدور الذي تؤديه منظمة الدول الأمريكية في فنزويلا، والتعاون الذي أقامته مع المجلس الانتخابي الوطني في عملية التحقق، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما التوصيات الواردة في البيان المشترك المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الصادر عن منظمة الدول الأمريكية ومركز كارتر. ويوافق الاتحاد الأوروبي، على وجه التحديد، على معايير المراقبة الدولية، وأهمها مبدأ الشفافية في آليات الرقابة ضد احتمالات الغش، فضلا عن حق المواطنين غير القابل للتصرف في المشاركة، الذي يجب أن تضمنه السلطة الانتخابية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن إرادة الموقعين يجب أن تحترم. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يقر بأنه قد تكون هناك بعض حالات للغش، فإنه ينبغي للمجلس الانتخابي الوطني أن يطبق الأنظمة الفنية على نحو يحترم حقوق المواطنين الذين وقعوا على الالتماسات بنية سليمة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى الاستمرار في تنفيذ الاتفاق المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ في مناخ يسوده الاحترام المتبادل والتسامح وضبط النفس، وإلى التقيد تقيدا تاما بإعلان مناهضة العنف ومناصرة السلام والديمقراطية المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وذلك في إطار سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية.

وقد أيدت هذا البيان البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية.